أولا: تعريف قائمة المركز المالي:

تمثل قائمة المركز المالي تقريراً يوضح المعلومات المالية الخاصة بأصول الشركة، ومصادر تمويل هذه الأصول المتمثلة في الخصوم و حقوق الملاك، وهي إحدى القوائم التي أوردها معيار العرض و الإفصاح ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية.

و يتم عرض جميع أصول وخصوم المنشأة وعناصر رأس المال في قائمة المركز المالي ضمن مجموعات يتم تبويبها بناءً على أسس منطقية كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل. ولا يجوز أن يتم عمل مقاصة لعناصر أصول وخصوم المنشأة إلا عند وجود نص نظامي يتطلب القيام بذلك.

- دورة التشغيل: هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع و المواد الخام اللازمة للتصنيع وبين عملية تحصيل قيمة المبيعات نقداً. ويعني ذلك أن دورة التشغيل تبدأ بالنقد المدفوع وتنتهي بالنقد المحصل

ثانيا: عرض وتبويب عناصر قائمة المركز المالي:

1- .....: يتم تبويب الأصول وترتيبها في قائمة المركز المالي حسب ..... إلى أصول متداولة و أصول غير متداولة ، وذلك كما يلي:

أ) .....: وتشمل النقد و الأصول الأخرى المتوقع تحولها إلى نقد أو استخدامها خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول. ويستثنى من ذلك الأموال المخصصة لسداد ديون طويلة الأجل إلا في حال تم تبويب الدين المستحق ضمن الخصوم المتداولة فيجب تبويب هذه الأموال ضمن الأصول المتداولة. ومن أمثلتها:

- النقد (في الخزينة و لدى البنوك).
- المدينون: يظهر هذا البند بالقيمة القابلة للتحصيل بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- أوراق القبض: تمثل وعود مكتوبة من قبل العملاء لسداد مبالغ محددة في تاريخ يتم الاتفاق عليه.
- الاستثمارات قصيرة الأجل (الأسهم و السندات المقتناة بغرض الاتجار): ويتم عرضها بالقيمة السوقية العادلة ضمن الأصول المتداولة.
- المخزون السلعي: قد يشمل سلع جاهزة للبيع فقط (منشآت تجارية)، وقد يشمل مواد خام و إنتاج تحت التشغيل و إنتاج تام (منشآت صناعية).
- المصروفات المدفوعة مقدماً: وهي نفقات خاصة بفترات محاسبية قادمة تقوم المنشأة بدفعها خلال الفترة الحالية.

ب) .....: و ينص المعيار على عرضها وفقا للمجموعات الرئيسية الآتية:

- .....: وهي الاصول التي يتم حيازتها بغرض تحقيق مكاسب في الأجل الطويل، مثل: الأسهم و السندات المقتناة بغرض الاحتفاظ بها.

- .....: وهي الأصول الملموسة التي تستخدمها المنشأة في عملياتها الإنتاجية و ليس بغرض إعادة بيعها. و يتم توزيع التكلفة التاريخية لهذه الأصول على سنوات العمر الإنتاجي المقدر لها

تحقيقاً لمبدأ المقابلة، من خلال عملية استهلاك الأصول (باستثناء الأراضي، نظراً لصعوبة تقدير عمرها الإنتاجي). و يجب أن يتم خصم مجمع استهلاك الأصل عند عرضه في قائمة المركز المالي. و من أمثلتها: السيارات ، الأراضي ، المباني ، المعدات ، الأثاث.

- **.....:** وهي أصول غير نقدية و تفتقر للوجود المادي ولها قدرة على تزويد المنشأة بالمنافع المستقبلية. من أمثلتها: حقوق الطبع، العلامات التجارية ، الشهرة. و تظهر هذه الأصول في قائمة المركز المالي بتكلفتها بعد خصم الاستنفاد.

- **.....:** وهي الأصول التي لا يمكن تبويبها ضمن المجموعات السابقة من الأصول، مثل: سلف الموظفين.

2- .....: يتم تبويب الالتزامات وترتيبها في قائمة المركز المالي حسب ..... إلى خصوم متداولة و خصوم غير متداولة، و ذلك كما يلي:

أ) .....: وهي المبالغ المستحقة السداد خلال سنة واحدة من تاريخ قائمة المركز المالي أو خلال دورة التشغيل أيهما أطول. وتشمل:

- الدائنون التجاريون.
- أوراق الدفع.
- الإيرادات المقدمة.
- المصروفات المستحقة.
- الجزء المستحق السداد من القروض طويلة الأجل.
- توزيعات أرباح مستحقة.

ب) .....: وهي المبالغ المستحقة السداد خلال مدة تزيد عن سنة واحدة من تاريخ قائمة المركز المالي أو خلال دورة التشغيل أيهما أطول. و تشمل:

- القروض طويلة الأجل.
- الالتزامات طويلة الأجل المتعلقة بالنشاط الرئيسي، مثل: مكافأة نهاية الخدمة.
- الالتزامات المحتملة: مثل شهادات الضمان على السلع المبيعة.

3- .....: ينص المعيار على وجوب تفصيل حقوق أصحاب رأس المال وفقا للمجموعات الرئيسية الآتية:

- **.....:** يشمل ما استثمره المالكون مقابل حقوق الملكية (الأسهم في حالة الشركات المساهمة) التي أصدرتها الوحدة المحاسبية ولا تزال قائمة.
- **.....:** تشمل المنح الرأسمالية المساهمات الرأسمالية التي حصلت عليها المنشأة من غير أصحاب رأس المال.

- **.....(.....):** وتشمل الاحتياطيات النظامية و الاحتياطيات الاختيارية.
- **.....:** تشمل الأرباح المبقاة غير المخصصة قيمة الأرباح المبقاة القابلة للتوزيع على أصحاب رأس المال دون أية قيود.

ثالثاً: متطلبات الإفصاح: يحدد معيار الإفصاح العام متطلبات الإفصاح في القوائم المالية لكل ما يلي:

أ- طبيعة نشاط المنشأة.

ب- السياسات المحاسبية المهمة.

ج- التغيرات المحاسبية بما في ذلك معالجتها المحاسبية.

د- المكاسب والخسائر المحتملة بما في ذلك معالجتها المحاسبية: وهذا يعتمد على (احتمالية وقوع الحدث المؤكِّد) و (إمكانية تقدير المبلغ) وذلك كما يلي:

- المكاسب المحتملة: لا يجوز إثبات المكاسب المحتملة حتى تتحقق. وفي حال كان من المتوقع أن حدثاً مقبلاً سوف يؤكد أن أصلاً من الأصول قد تم اقتناؤه أو أن التزاماً معيناً قد تم تخفيضه في تاريخ القوائم المالية فإنه يجب الإفصاح في الإيضاحات الملحقة بتلك القوائم عن وجود مكسب محتمل.

- الخسائر المحتملة: يجب إثبات الخسارة المحتملة وتحميل الدخل بقيمتها إذا توافر الشرطان الآتيان:

1- إذا كان من المتوقع أن أحداثا مقبلة سوف تؤكد أن أصلاً معينا قد نقصت قيمته أو أن الوحدة المحاسبية قد تحملت التزاما في تاريخ القوائم المالية.

2- إذا كان من الممكن تقدير قيمة الخسارة تقديراً معقولاً.

و في حال لم يتحقق أحد الشرطين السابقين فإنه يجب الإفصاح عن الخسارة كما يلي:

- إذا كان من المتوقع أن حدثا مقبلا سوف يؤكد ذلك، غير أنه لا يمكن تقدير قيمة الخسارة تقديرا معقولا.
- إذا كان من المتوقع أن حدثا مقبلا سوف يؤكد ذلك وتم إثبات الخسارة - غير أنه من المحتمل أن تتعرض الوحدة المحاسبية لخسارة تزيد عن المبلغ الذي تم إثباته.
- إذا تعذر تحديد احتمال وقوع الحدث المشار إليه بصورة قاطعة.
- إذا كانت الخسارة المحتملة تتعلق بالضمانات (كضمان شراء أوراق قبض، أو ضمان سداد مديونيات على الغير).
- في حال كان احتمال تحقق الحدث نادراً فإنه لا يجب الإفصاح عن الخسارة.

يوضح الشكل التالي التفصيل المتعلق بالخسائر المحتملة:

هـ- الارتباطات المالية: يجب الإفصاح عن الارتباطات الكبيرة القيمة أو غير العادية في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية. ومن أمثلتها: الارتباط بالمحافظة على مستوى معين من رأس المال العامل، التعاقد على شراء أو بيع كميات كبيرة من المخزون خصوصاً إذا كان ذلك بسعر ثابت وكانت أسعار السوق متقلبة.

و- الأحداث اللاحقة: وهي الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية و تاريخ ***إصدار*** القوائم المالية وقد تتطلب تعديلاً للقوائم المالية أو إضافة إيضاحات تفصح عنها، وهناك نوعان من هذه الأحداث:

- أحداث تمثل أدلة إضافية لأوضاع كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية: وفي هذه الحالة يجب أن يتم تعديل القوائم المالية نتيجة لهذه الأحداث، ومن أمثلتها: إفلاس أحد العملاء بعد تاريخ القوائم المالية و كانت المنشأة قد قامت بتقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بناء على احتمال إفلاسه.
- أحداث وقعت بعد تاريخ القوائم المالية: وفي هذه الحالة يتم عمل إفصاحات إضافية تشير إلى الأحداث الجديدة، ومن أمثلتها: وقوع حريق في أحد مصانع المنشأة.

رابعاً: حدود قائمة المركز المالي:

1- التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في تقييم عناصر القائمة.

2- خضوع عدد من عناصر القائمة للتقدير الشخصي؛ مثل: مخصص الاستهلاك، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وهذا يؤثر على دقة بيانات عناصر القائمة و موضوعيتها.

3- صعوبة العرض لعدد من العوامل و الظروف ذات التأثير و الأهمية؛ مثل: كفاءة رجال الإدارة.